اللجنة الاقتصادية لإفريقيا – تدريب المسؤولين على تبسيط مراجعة الضرائب في قطاع الشحن بمصر

القاهرة، 24 أغسطس 2025 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) - أطلق مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا بالتعاون مع مصلحة الضرائب المصرية يوم الأحد 24 أغسطس في القاهرة (مصر) ورشة عمل لبناء القدرات بشأن تعزيز الإيرادات الضريبية على قطاع الشحن في مصر.

وتهدف ورشة العمل التدريبية التي تستمر لمدة خمسة أيام إلى تعزيز قدرة كبار المسؤولين والمشرفين المكلفين بمراجعة مساهمات كبار دافعي الضرائب في مدن الإسكندرية والغردقة والقاهرة، وتمكينهم من فهم التعامل مع التعقيدات المتعلقة بالامتثال الضريبي والتقارير المالية في قطاع الشحن.

ويهدف التدريب إلى تعزيز قدرات المشاركين على تحسين فعالية عملية التدقيق، وضمان دقة الربط الضريبي، وتعزيز تطبيق قوانين الضرائب في قطاع الشحن بطريقة متسقة وشفافة. كما سيحسن المشاركون قدرتهم على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في عمليات التدقيق الضريبي، وتحديد مشكلات التدقيق المتعلقة بضريبة القيمة المضافة ومعالجتها، ومعالجة المسائل الضريبية العابرة للحدود بفعالية أكبر، وتطبيق ممارسات تدقيق أكثر اتساقاً واستنارةً.

وتُسهم الجهود التي تبذلها مصر لتحديث نظامها الضريبي في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار المالي وتشجيع الاستثمار ومواءمته مع المعايير الدولية. وفقاً لما ذكره آدم الحريكة، مدير مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لشمال أفريقيا، فإن هذه الجهود تضرب مثالاً يُحتذى به للدول المجاورة، مثل ليبيا والسودان.

وتتمتع مصر حالياً بأحد أكبر الاقتصادات في أفريقيا والشرق الأوسط. وتشمل قاعدتها الاقتصادية المتنوعة قطاعات رئيسية كالنفط والمنسوجات والسياحة والزراعة والشحن عبر قناة السويس، وهي شريان عالمي للشحن والملاحة وتقوم بدور محوري في التجارة الخارجية والإيرادات الوطنية.

ويُعد قطاع الشحن في مصر أحد أهم العوامل المحركة للتنمية الوطنية، ويشمل مجموعةً واسعةً من الأنشطة، بما في ذلك نقل البضائع والخدمات البحرية وعمليات الموانئ والخدمات اللوجستية. وفي حين يواجه القطاع تحديات ضريبية معقدة، فإنه يستفيد أيضاً من العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تعزز تنافسيته على المستوى العالمي.

وتشكل هذه الورشة جزءاً من سلسلة من الفعاليات التدريبية التي ينظمها مكتب اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا في مصر وليبيا وموريتانيا والسودان بهدف تحسين النظم الضريبية الوطنية وتعزيز عملية تعبئة الموارد المحلية دعماً للتنمية المستدامة.

انقر هنا للاطلاع على مزيد من المعلومات.